بتاريخ: 9 يناير 2024 العدد:698 المصدر: مباشر مصر

مساعد رئيس الوزراء يكشف تفاصيل وثيقة توجهات الاقتصاد المصري حتى 2030

كشف مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار، الدكتور أسامة الجوهري، تفاصيل المشروع الذي صدر تحت عنوان "وثيقة أبرز التوجهاتِ الاستراتيجيةِ للاقتصادِ المصري للفترةِ الرئاسيةِ الجديدة (2024-2030) " والتي ترسمُ وتحدد أولويات التحرك على صعيد السياسات بالنسبة للاقتصادِ المصريّ حتى عام 2030.

رابط الخبر

ينقسم التعليق على الوثيقة في هذا العدد من رأي في خبر إلى تعليقات عامة على الوثيقة ككل، وأخرى محددة، وذلك على النحو الآتي:

أولا: تعليقات عامة

1. يأتي صدور وثيقة أبرز التوجهات الاستراتيجية للاقتصاد المصري للفترة الرئاسية الجديدة (2024-2030) في توقيت غريب؛ حيث إنه من المتوقع أن يأتي هذا النوع من الوثائق كبرنامج عمل للحكومة الجديدة المتوقع توليها للأمور في هذه المرحلة الجديدة، ويكون برنامج عمل متكامل ذا مؤشرات أداء يتم متابعة تنفيذها بأسلوب سليم، ولكن أن يأتي من نفس الحكومة القائمة على المنظومة الاقتصادية حاليا فهو غير مفهوم، إلا إذا كان يعني استمرار نفس منظومة الحكومة في العمل، وهو غير متوقع في ظل الأداء المتواضع خلال الفترة السابقة وتراكم الديون بشكل غير مسبوق بالرغم من الجهود؛ فهناك حاجة لفكر جديد ودم جديد يتناسب مع أهمية المرحلة الجديدة.

2. تبدأ الوثيقة بسرد إنجازات المرحلة السابقة بدون ذكر المشكلات أو البطء في تحقيق الأهداف، وذلك يفترض ضمنا سلامة السياسات المتبعة سابقا، وبالتالي التوجه لاستكمال المسيرة بنفس الأسلوب مع تعظيم المستهدفات في السنوات المقبلة، بدون تقييم موضوعي لنجاح أو فشل هذه السياسات في تحقيق الأهداف سابقا، بينما الأمور على أرض الواقع تتطلب تغييرات جذرية.

3. تربط الوثيقة كالمعتاد في سياقها العام، الذي انطلقت منه التوجهات الاستراتيجية، أي تعثر في المرحلة السابقة بالأوضاع الخارجية من حرب أوكرانيا، وتوابع

مرحلة كوفيد، وما ارتبط بها من تخبطات عالمية، وغيرها. وبالرغم من أن هذا جزئيا صحيح، إلا أنه من المهم الاعتراف بأن الوضع الاقتصادي الحالي يرتبط بشكل كبير بمشكلات مؤسسية في إدارة المنظومة الاقتصادية من قبل هذه الأزمات؛ ففكر التعامل مع أعراض المشكلات مثل التضخم، وأزمات العملة، والاعتماد على أدوات محدودة لحل هذه المشكلات مؤقتا، وتحديدا، التغيير في سعر الصرف وسعر الفائدة، هو تعامل مع أعراض المشكلات الاقتصادية وليس مع جذورها المؤسسية والهيكلية.

4. لا خلاف على عناوين الأهداف في التوجهات الاستراتيجية المذكورة في الوثيقة، بالرغم من التحفظ لكونها شديدة المبالغة في ظل الوضع الحالي، ولكن المهم كيف سوف تتحقق هذه الأهداف؛ فالمهم هو (الكيف) و(التوقيت) وكلاهما غامض، فضلا عن استحالة تنفيذها بدون تقييم موضوعي للوضع الراهن، وضرورة وجود تغيير جذري في الهيكل المؤسسي للمنظومة الاقتصادية والاجتماعية في مصر، وهذا هو مربط الفرس للمشكلة.

5. كما أن الوثيقة لا تتطرق على الإطلاق لمصادر تمويل هذه الأهداف الطموحة في كل المجالات.

6. بالرغم من أن التوجهات الاستراتيجية مرتبطة ببعضها البعض بشكل كبير على أرض الواقع إلا أن هذا لا تعكسه الوثيقة؛ فعلى سبيل المثال لا يمكن أن تحقق مصر مستهدف النمو المستدام القوي والمكانة العالمية المنشودة بدون البدء فورا في الإصلاح المؤسسي الجاد،[1]

[1] يمكن الرجوع للدراسات التي أجراها المركز في هذا الصدد عبر الرابط التالي: https://eces.org.eg/

وتغيير بوصلة توجه الأولويات، والتغيير في السياسات المطلوبة على أرض الواقع. وغياب هذا الارتباط يجعل أسلوب عرض التوجهات الاستراتيجية منقوص ويجعله طرح نظري أكثر منه عملي وواقعي.

7. من أهم ما ورد في الوثيقة دراسة توريق موارد الدولار، لاستخدامها في سداد الديون قصيرة الأجل، وهذا الاقتراح خطير لأنه يركز على سداد الديون كهدف أساسي وأولي في حد ذاته، بعيدا عن إصلاح المنظومة نفسها، وفي إطار زمني مختلف عنها، مما يعني أنه كالمعتاد نسعى لسداد الدين سريعا، بينما نتبني الإصلاحات بجدول زمني مفتوح. وبالتالي يسمح هذا الاقتراح باستمرار نفس أسلوب الإدارة، والأداء المنفصل لكل جهة من جهات الدولة، وفتح الباب مرة أخرى لمزيد من الديون الجديدة، ومزيد من اختلال الأولويات، وهذا يعني استمرار الدائرة المفرغة من الأداء الضعيف الذي لا يمكن أن تتحقق معه مستهدفات التوجه الاستراتيجي الأول. ويضاف إلى هذا حرمان مصر لسنين طويلة من إيرادات دولارية منتظمة مطلوبة بشدة لكل نواحي التنمية بدون وجود بدائل في ظل عدم تغير أسلوب عمل المنظومة.

8. الأوقع هو إعادة جدولة الديون مع تبني إصلاحات مؤسسية جذرية، واللجوء لصندوق النقد لمزيد من الدعم يوجه لتحقيق المرونة المطلوبة في سعر الصرف حتى ينتهي وجود السوق الموازية الحالية وتبدأ عجلة الاقتصاد في انتظام الأداء.

9. هناك تضارب في أهداف الاستراتيجية؛ فزيادة الاستثمار إلى 25% أو 30% من الناتج المحلي هو سياسة توسعية لا تتفق مع الضبط المالي والسيطرة على التضخم الذي تذكره نفس الوثيقة، لا سيما في ظل انكماش دور القطاع الخاص.

ثانيا: تعليقات محددة

1) تضع الوثيقة مستهدف الوصول بقطاعات الزراعة والصناعة والتكنولوجيا إلى المساهمة بـ 35% من الناتج المحلي الإجمالي في 2030 كحد أدنى، وهو نفس مستهدف برنامج الإصلاح الهيكلي الأول المحدد الانتهاء منه في 2024، فأين الجديد إذن؟ ولماذا لا يتم تقييم ما تحقق في برنامج الإصلاح الهيكلي الأول قبل الدخول في الثاني، بالإضافة إلى أن مستهدف (الزراعة والصناعة والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات) يعد شديد العمومية بما أن هناك الكثير من التخصصات تحت كل منها باختلافات كبيرة تتطلب سياسات مختلفة عن بعضها البعض. وأين الدراسات التي تحدد ما يجب التركيز عليه؟

2) تتوقع الوثيقة زيادة فرص العمل بخمسة مليون في مشروعات البنية الأساسية، مما يعني ضمنيا استمرار المشروعات في هذا الاتجاه بالرغم من ارتباط تراكم الديون بهذه المشروعات التي سبق وأُعلن عن الإبطاء فيها نظرا لصعوبة وضع الديون الحالي.

3) فيما يخص سعر الصرف فقد ذُكر تحديدا مواصلة تبني سياسة مرنة لسعر الصرف، وهو مستهدف مطلوب، ولكنه لا يتم على أرض الواقع حتى يستمر، والأهم هوتحديد سعر 36.83 كسعر للصرف وفقا لصندوق النقد الدولي وهو رقم غير موجود في آخر تقرير للصندوق. كما أن الصندوق حريص على عدم طرح سعر بعينه فالأصل في المرونة هو التعامل من خلال قوى السوق.

4) المستهدفات المرتبطة بالصناعة والصادرات كلها رقم واحدد محدد 20%، وهو أمر ملفت للنظر مما يتطلب توضيح الدراسات التي تم على أساسها تحديد هذه النسبة في كل المجالات.

5) تذكر الوثيقة مجموعة من الاستراتيجيات مثل الاستراتيجية القومية للاستثمار 2030، والاستراتيجية الوطنية للتشغيل 2030، وتقرير تنافسية المحافظات، وأخيرا، استراتيجية زيادة الصادرات 2024-2030 (EGX Triple 10) بمستهدف 145 مليار دولار. ومن المهم هنا طرح سؤال هام أين هذه الاستراتيجيات؟ فكلها لم يعلن عن نتائجها، وهل تم تقييم ما وصلت إليه الجهود في تحقيق مستهدف الـ 100 مليار دولار في مجال التصدير قبل رفع هذا الرقم إلى القيمة الأعلى؟

6) فيما يخص التصدير تحديدا، من المهم تحديد أن المطلوب هو زيادة القيم الحقيقية للتصدير وليس قيمة التصدير فقط، لأن الأخيرة قد ترتبط بارتفاع أسعار المنتج المصدر وليس كميته، فمن المهم متابعة الكم وليس فقط القيمة كما تفعل كل الدول الجادة في الارتقاء بالتصدير. وأخيرا في هذا الصدد، من المهم أن نتذكر أنه بدون استثمار وإنتاج لن يكون هناك إنتاج للتصدير، وبالتالي فتحفيز التصدير لا يأتي كهدف منفرد أو منفصل عن الاستثمار.

7) هناك مقترح بانشاء شركة للترويج للاستثمار في الخارج، وأخرى لتصدير العقار، وبالرغم من أهمية المستهدف من هذه الشركات، إلا أن ورودها في التوجهات الاستراتيجية يعد تعجل في غير محله؛ لأنه يأتي بدون دراسة ما هو موجود حاليا لتحقيق هذه الأهداف، وبدون وجود دراسات تفصيلية للتكلفة والعائد من هذه الشركات الجديدة. وإذا كانت موجودة بالفعل فأين هي؟ وفي كل الأحوال هي أدوات محددة من غير المنطقي وجودها في التوجهات الإستراتيجية للدولة.

8) في نفس الإطار يأتي تحديد خمس مناطق حرة جديدة بما فيها مناطق تتعامل مع الخدمات كما في حالة تكنولوجيا المعلومات بدون تقييم موقف المناطق الحرة منذ إنشائها حتى الآن؛ فليس من العلمي أو المنطقي أن يكون التحول للمنطقة الحرة هو الحل المطروح للقضاء على المشكلات البيروقراطية، وتحفيز الاستثمار والتصدير. وعلى نفس النسق، من غير المنطقي أن يكون الاعتماد على تشجيع الاستثمار والتصدير من خلال حوافز مثل الرخصة الذهبية؛ فالأصل أن تكون كل الرخص ذهبية، وألا يكون الاستثمار بحاجة إلى قانون خاص، بل الأصل أن يتم تبني بيئة الأعمال بشكل كامل وفي إطار زمني سريع يتناسب مع احتياجات المرحلة، وأن يتم تبني توحيد الجهات المطلوب (مرة أخرى إصلاح مؤسسي) لتحقيق هذا الهدف.

9) وهناك نقاط أخرى كثيرة سيتم طرحها تفصيلا في أعداد لاحقة.

تنبيه هام:
يتم الحصول عل محتوى الخبر في هذا التقرير من المصادر المشار إليها مباشرة، والمركز غير مسؤول عن أي عواقب قانونية أو استثمارية قد تنشأ نتيجة استخدام المعلومات الواردة في الرأي.

© ECES 2024 المركز المصري للدراسات الاقتصادية
جميع الحقوق محفوظة.